[91] والخارجي متغايران وجودا الا أنهما متحدان مفهوما، وحينئذ تتحقق مرآتية ما في الذهن لما في الخارج ومع هذه المرآتية تسري أوصاف كل منهما للآخر بنحو الواسطة في العروض، فالكثرة الخارجية للافراد والمفاسد ملحوظة في طبيعي شرب الخمر حين ورود النهي عليه. وهذا ما ندعيه من الانحلال، وهو أن الجاعل عندما يلاحظ الماهية المنهي عنها لملاك فيها ويرى أن الملاك متعدد بعدد أفراد الماهية خارجا يصب نهيه على الماهية لا على نحو صرف الوجود بل بما هي مرآة حاكية للافراد المتعددة الواجدة للمفسدة، خلافا لمن ينكر الانحلال كالسيد البروجردي (قده). الثالث: التغاير المفهومي مع الاتحاد الوجودي، ولذلك عدة أمثلة منطقية وفقهية: أ - ما ذكر في علم المنطق من وجود الماهيات الطولية بوجود واحد، كالانسان والحيوان فإنهما يوجدان بوجود واحد فيمكن نسبة صفات أحدهما للآخر بواسطة الاتحاد الوجودي بينهما، فيقال الانسان حساس بما هو حيوان والحيوان ناطق بما هو إنسان، وهذا الاسناد مجازي مستند للواسطة في العروض وهي الوحدة الوجودية. 2 - الامور الانتزاعية مع مناشئ انتزاعها، بناءا على وجودها بوجود منشأ انتزاعها بالعرض لا بالتبع كما حرر في الاسفار (1)، فهنا يتحقق الاتحاد الوجودي بين ماهيتين فيمكن إسناد صفات إحداهما للاخرى بواسطة الاتحاد الوجودي، فيصح - مثلا - إسناد صفات عمل السرقة خارجا لعنوان الغصب المنتزع منه وبالعكس. 3 - الطبيعي مع فرده فإنهما متغايران مفهوما متحدان وجودا، فهل يصح

_____

(1) الاسفار 1: 274 - 275. (*)